تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط

الدكتورة فتيحة ليتيم
أستاذة بقسم العلوم السياسية
جامعة باجي مختار عنابة

مقدمة:

لقد قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفيتي مد نفوذه جنوبا، إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. أي جسرا بين أوروبا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط، ونافذة شعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع تسعينات القرن الماضي، بدأت تركيا، الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي «NATO»، عملية تقييم لدورها في ضوء موازين القوى الجديدة. ومنذ ذلك الوقت، أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية، انطلاقاً من قناعتها بأن لها دوراً مهماً في الاستقرار في منطقة القوقاز، ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي عموماً دورا يتجاوز بكثير مفهوم الجسر.

فما هي طبيعة وحدود الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن للدول العربية التعامل مع مع هذا الدور؟

أولا: رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي

يقصد بالدور حسب المدرسة الوظيفية هو نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته في بيئة دولية بعينها، وبعبارة أخرى هو وظيفة تؤدى في عملية محددة، ويقصد بالدور التركي في هذا المقال هو أداء تركيا وظيفة محددة تجاه التنمية والسلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن والعمل مع الفاعلين الدوليين الآخرين في النظام العالمي الحالي(1). ويرى إبراهيم البيومي غانم(*): إن الدور مسألة تتعلق بإعادة تقدير الرؤية الإستراتيجية لتركيا ودورها في المنطقة، إعادة رسم هذا الدور على الأرض وبطريقة فعلية وعبر اتخاذ مجموعة من السياسات والمواقف والتدخلات في القضايا المتفجرة في المنطقة وممارسة التأثير بالفعل على الأرض، السياسات هي التي تترجم هذه الرؤية الإستراتيجية(2).

ويرى قادة حزب العدالة والتنمية أن الحزب يمتلك رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي، دورا يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية، بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا، وتتسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بالنشاط والدينامية

والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي، حيث ذكر أردوغان في خطاب له في في 22 جانفي 2004 " أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة "(3).

وفي نفس السياق، يؤكد أحمد داوود أوغلو، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي والمنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقدا "ضائعا" بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى الأخيرة خلاله تصورا متكاملا، مكتفية بسياسة "ردود الأفعال" أو "الاستجابة للأزمات"، وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها(4) ".

إذن وفقا لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عددا أكبر من الدوائر، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية، ثقافية، وتاريخية. وما يقوله داود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والمشرق العربي. وفي هذا الإطار يقول رجب طيب أردوغان:" لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوإستراتيجية ورسالتها التاريخية آخذة بعين الاعتبار إمكاناتها الثقافية والاقتصادية"(5).

وعليه تقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية(6). ويلخص أوغلو أهداف هذه السياسة الجديدة في(7):

1. السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر(أي مع اليونان وسوريا وإيران، قبرص، أرمينيا وغيرها).

2. الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا.(أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها).

3. تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا(الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا، والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4. تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة "للقوة الرخوة"(القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

وبالنسبة للسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط تحديدا يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه وهي[8]:

1. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوي مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

2. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.

ثانياً: أسباب وعوامل تغير الدور التركي

يمكن تقسيم أسباب تغير الدور التركي في المنطقة إلى الأسباب التالية:

1. الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط، خاصة بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفاءها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن تلخيصها في :

أ. تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب. تصاعد التحدي الإيراني: إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة.

إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.

2. تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات لتركية مع كل من إيران وسوريا، مصر والسعودية[9].

3. **تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي**: حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها[10]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة مع منطقة

الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق وسوريا) ويقحمه في سياساتها[11]. وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافياً للاتحاد الأوروبي.

إذن فالرفض الأوروبّي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأنّ أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والأفريقية أيضا.

4. تمدّد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران مالياً وإيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً. المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير[12].

5. إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

6. الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديموقراطية والفصل بين الحزبي والدولتي، وليس أخراً توسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد[13].

7. المصالح التركية الوطنية التركية في المنطقة والتي يمكن تلخيصها في[14]:

أ. تشكل الدول العربية أولاً سوقاً ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ب. تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

ج. توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين الدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

8. التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا على قيامها بدور إقليمي جديد في المنطقة. حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية. ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي، ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة" كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا(كجسر يربط بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية ، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية) والقيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية(15).

ثالثا: بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي التركية

يعد الدور التركي في القضية الفلسطينية وفي لبنان وسوريا والعراق أبرز التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي لتركيا.

1 – دور تركيا في القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية على المستويين الشعبي والرسمي في تركيا.

أ. على المستوى الرسمي:

لقد أولت تركيا اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية، ولقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا لعب دور قوي في الشرق الأوسط، حيث عبر صانعو السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم، من ذلك وصف رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد عملية جنين في عام 2002 بأنها "إبادة جماعية"، كما أدان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اغتيال الشيخ أحمد ياسين في عام 2004، ووصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم رفح للاجئين بأنه "إرهاب دولة"(16).

وكمثال على اهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين، فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، برئاسة السياسي المخضرم والوزير السابق فيبي دنسيرلر. كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية (TIKA) في الضفة الغربية(17).

وخلال انسحاب حكومة شارون من غزة، عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن شارون رفض عرض وساطة تركيا، وبادر أردوغان في ذلك الوقت بعرض

مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي، وكان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا (TOBB) بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة.

وكانت مبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يحتفل بالتجارة كأساس لسلام دائم في المنطقة، حيث يمكن لهذه المبادرة الملموسة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.

كما نظرت تركيا لفوز حماس في الانتخابية المحلية والتشريعية عام 2005 بطريقة مختلفة، وفضلت التعامل معها بدبلوماسية، استباقا للمشاكل المحتملة، حيث أعلنت وزارة الشئون الخارجية "أن على جميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وأن أي محاولة من جهات خارجية فاعلة لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية، ستكون ضد مبادئ الديمقراطية". كما دعت وزارة الشئون الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا، وقوبلت هذه الزيارة النوعية بالانتقاد من قبل بعض الدوائر في الولايات المتحدة وإسرائيل[(18)].

وعلى إثر الغزو الإسرائيلي في نهاية عام 2008 كان رد الفعل الرسمي جريئا وقويا ومنسجما إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي والشارع التركي، ولقد وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التصرف الإسرائيلي بأنه بمثابة ازدراء وعدم احترام لتركيا، ولقد لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة، لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، لهذا جاء الرد التركي في هذا السياق بتعليق الوساطة، وبتكثيف أردوغان لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع في غزة، فزار كلا من الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية كما أجرى محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للغاية نفسها.

وحمل رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إسرائيل– شأنه في ذلك شأن العديد من السياسيين– المسؤولية عن المأساة الإنسانية في غزة، وهذا الموقف قد لا يبدو استثنائيا، عندما نعلم أنه سبق لأردوغان أن انتقد إسرائيل بنفس الطريقة ردا على اعتداءاها السابقة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[(19)].

كما قام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية د. أحمد داود أوغلو للمشاركة في

المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس والدولة العبرية من ناحية أخرى[20]. إضافة إلى ما سبق، التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة. وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين.

وقد أثار أردوغان إعجاب قطاع واسع من الشارع العربي، وردود فعل إسرائيلية معاكسة، عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في ملتقى دافوس الاقتصادي وانسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز يوم 29 جانفي 2009. عند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار إسطنبول الدولي، وجد أردوغان في استقباله عشرات الألوف من مواطنيه، مشيدين بموقفه في دافوس ورافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية[21] .

ب. على المستوى الشعبي:

تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي، وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية. فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في أكتوبر 2000 أن 71 % من الأتراك لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية، و 60 % طالبوا نيابة عن الشعب الفلسطيني بدور تركي أكثر فاعلية. كما أظهر استطلاع آخر للرأي أجري في نوفمبر 2000 أن41 % يؤيدون تسليم القدس للحكم الفلسطيني، كما أظهر استطلاع أجري في نوفمبر 2003 شمل 2183 شخصا في أنحاء مختلفة من تركيا، لتقييم مواقف الشعب تجاه الفلسطينيين، أن 66 % يؤيدون الفلسطينيين في كفاحهم[22].

كما لاقت الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة احتجاجات على نطاق أوسع في أنحاء مختلفة من تركيا، وألغي احتفال كبير في إسطنبول عشية العام الجديد تضامنا مع غزة. ولقد خرج طيلة الأسابيع الثلاثة للحرب مئات الآلاف من المواطنين الأتراك من مختلف الاتجاهات والميول إلى الشوارع تعبيرا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني واستنكارهم للعدوان .كما ناشد المتظاهرون وقادة أحزاب المعارضة الحكومة لقطع العلاقات مع تل أبيب فورا ووقف كافة أنواع التعاون وخاصة العسكري معها لإثبات مصداقية تصريحات أردوغان ضد إسرائيل التي مازالت لها علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مع تركيا التي تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتدريب في أجوائها منذ عام 1997 [23].

ووضعت دعوات المعارضة لقطع العلاقات مع تل أبيب أو تعليقها، أردوغان أمام خيارات وتحديات جديدة خاصة بعد أن اتهم تل أبيب بعدم احترام تركيا بسبب هجومها على غزة بعد أيام

من زيارة رئيس الوزراء أولمرت إلى أنقرة معتبرا هذا الموقف الإسرائيلي أشارة مهمة لرفضها للسلام في المنطقة حيث سبق لتل أبيب أن سربت بداية عام 2007 المعلومات الخاصة بمساعي وزير الخارجية عبد الله غول السرية لإنقاذ الجندي الإسرائيلي المختطف من قبل حماس. كما لم يتردد أردوغان في اتهام أولمرت خلال زيارته لأنقرة في أفريل 2007 بالكذب فيما يتعلق بالحفريات تحت الحرم الشريف وقال له أمام الصحفيين أنه سيرسل لجنة خاصة للتأكد من صحة المعلومات الخاصة بالحفريات الإسرائيلية التي أكد ت اللجنة التركية فيما بعد صحتها[24].

2 – الدور التركي في العراق:

خلال السنوات التالية للاحتلال، أصبح العراق واحداً من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية. وتنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسيين: القضية الكردية وسعي تركيا لتكون معبرا رئيسيا للطاقة لأوروبا.

أ – سياسة تركيا تجاه القضية الكردية:

تتمحور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في:

– تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في شمال العراق، خاصة في ظل اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.

– الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط.

ولقد توضحت معالم السياسة التركية تجاه العراق في خطاب أردوغان أمام نواب حزبه في 9 جانفي 2007 والذي أكد فيه على دعم وحدة العراق ورفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والمصادر الطبيعية الأخرى[25].

ولتحقيق أهدافها في العراق، استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بين خيار الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

1. فتح باب الحوار مع أكراد العراق: وذلك من خلال دعوة جلال طلباني لزيارة تركيا في فيفري 2008، ولقاء مراد أوزجلك" المبعوث التركي الخاص وأحمد داوود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2. التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا: حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك. ولقد شنت

القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في أكتوبر 2008.

3. احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق: من بينها القاعدة الموجودة في دهوك، وباميرني وغيرها، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هيلكوبتر.

4. التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية: يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا من عدة نواح توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي 300 شركة، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان، يضاف إلى ذلك تدير نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط كركوك- جيهان التركي.

ومن جهة أخرى، سعت تركيا إلى توظيف الورقة التركمانية لتبرير تدخلها في شمال العراق ولمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، ولقد لعبت تركيا دورا أساسيا في إنشاء الجبهة التركمانية ودعمها ماليا وسياسيا[26].

كما سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق، خاصة مواقف كل من سوريا وإيران، وذلك للخروج بموقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية، ولقد ساعد على ذلك ازدياد المخاوف التركية الإيرانية السورية بعدما أدت التطورات في شمال العراق إلى حدوث اضطرابات في المناطق الكردية في الدول الثلاث. وأدى ذلك إلى توقيع سوريا وتركيا على اتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب، كما وقعت كل من تركيا وإيران عل ى مذكرة تفاهم في أفريل 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني. ولقد تزامن ذلك مع التنسيق مع الولايات المتحدة لمحاربة حزب العمال الكردستاني في العديد من المستويات[27].

إضافة إلى كل ما سبق، تطمح تركيا أيضا إلى لعب دور أكبر في عراق ما بعد الاحتلال، حيث ترى أن بإمكانها ملء الفراغ الذي سيخلفه الأمريكيون، فتركيا، باعتبارها وسيطاً محايداً، وبلداً مسلماً، وعضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة.

ب – سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة إلى أوروبا:

سعت تركيا لأن تكون معبرا للطاقة من العراق نحو أوروبا وذلك من خلا إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى[28]:

– التنقيب عن النفط في جنوب العراق، حيث حصلت "شركة نفط تركيا" الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق وكذلك تسويقه.ولقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا من إبرام اتفاقيات للطاقة مع إيران.

– زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاق مع الحكومة العراقة من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.

– إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية من خلال تر كيا.

لتحقيق هذه الأهداف، فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية، بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضوا في لقاءات الدول المجاورة للعراق.

3 – سياسة تركيا تجاه سوريا:

تمحورت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على النقاط التالية[29]:

– تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث طالما اعتبرت تركيا نهري دجلة والفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها[30.]، فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001 والذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 يتكون من 18 خبيرا من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

– مواجهة التحدي الكردي، حيث قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا في التعامل مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال.

– محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني في المنطق، ولذلك فقد لعبت أنقرة دورا هاما في فك العزل السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية، كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية والحوار معها[31].

كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لاتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان. ولقد عقدت في اسطنبول في ماي 2008 ولقد تلتها أربع جولات، ولقد حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوربي خاصة بعد لقاء أردوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابعا وبعدا جديدين من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية[32].

– تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة والسياحة والاستثمار بين البلدين، كما تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007، ولقد زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002 و2003 بنسبة 37 %، كما تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، ويبلغ إجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار. كما تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009 وكذا إنشاء خط سكة حديدي يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الانفتاح التركي على الجوار العربي. زادت ملامح الدور أكثر فأكثر مع التوتر الذي جرى بين دمشق وبغداد أخيراً وقيام تركيا الدولة غير العربية بالوساطة بين البلدين. وبغض النظر عن نجاح الوساطة من عدمه، فقد كانت تركيا ومازالت وسيطاً مقبولاً من الطرفين العراقي والسوري(33).

4 – الدور التركي في لبنـــان:

تسعى تركيا لإيجاد قبول عربي رسمي وشعبي لدورها في المنطقة، وفي هذا الإطار كان لبنان ساحة مناسبة لتحرك تركي يوحي بقدرة أنقرة على لعب دور إقليمي في المنطقة باعتبار أن لبنان يمثل أحد الملفات الرئيسية الساخنة التي تتشابك فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية. كما أن لبنان يعد أحد ركائز الدور الإيراني في المنطقة، وهو يمثل ساحة وخط أول للمواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى والتي بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006، مما عزز الدور الإيراني في المنطقة، وفي هذا الإطار تسعى تركيا للعب دور في لبنان لموازنة الدور الإيراني في المنطقة، وهي تسعى للعب هذا الدور من خلال سوريا ونفوذه التقليدي في لبنان، حيث ترى تركيا أنه مثلما كانت سوريا جسر إيران إلى لبنان، فإنها أيضا يمكن أن تكون جسرا لتركيا في لبنان(34).

كما حاولت تركيا المساهمة والتعاون مع فرنسا في حل الأزمة اللبنانية السياسية الأخيرة في ظل قدرتها على التواصل مع إيران وسوريا والسعودية، مقابل عدم معارضتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تحاول تركيا من خلال دورها في لبنان إثبات أن انضمامها للاتحاد الأوروبي سيدعم المصالح الأوربية والاستقرار في المنطقة. من جهة أخرى تدرك تركيا أن من مصلحتها استقرار الأوضاع في لبنان، خاصة وأن هذا الأخير يعد ساحة للمواجهة بين محوري الممانعة (إيران، سوريا، حزب الله) من جانب، والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب آخر.

رابعا: الانتقادات الموجهة للسياسة المتعددة الأبعاد

إن نظرية العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها انتقادات من كافة الاتجاهات.(35) فعلى مستوى الداخل التركي هناك انقسام سياسي حزبي عقائدي حتى بين الكثير من القوى بالاتجاهات والتيارات داخل تركيا والتي ترفض ما يطرحه حزب العدالة، ولقد اتضح ذلك خلال أزمة دافوس الأخيرة، وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة.

1. **الإسلاميون الأتراك**: لا سيما دوائر حزب الفضيلة، يصفون السياسة التركية الخارجية في عهد العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجميلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب الثانية، التي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأميركية على وجه الخصوص، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية.

2. **الدوائر القومية**: من جهة أخرى، بما في ذلك تعبيراتها الأكثر علمانية التي وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجهها نحو الغرب وسعيها للحفاظ على الوضع الراهن، تتهم سياسة العدالة والتنمية الخارجية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الانحياز الذي يكاد يمس سلامة الجمهورية ومصالحها الأولوية.

كلا هذين الانتقادين يحمل دوافع سياسية وانتخابية بحتة، ويعكس ملامح الصراع على السلطة والحكم، بعد فوز العدالة والتنمية بدورتين برلمانيتين متتاليتين، بدون أن تبدو على وضعه الشعبي ملامح تراجع وضعف ملموسة.

إن أبرز ما في سياق السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد وفكرة العمق الإستراتيجي أنها تستجيب لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة، في حين يرفض منتقدوها أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار. أما خارج تركيا، فهناك قلقا عربيا وانزعاجا كبيرا من الدور التركي المتزايد.

خلاصة واستنتاجات:

كيف يمكن إذن للجانب العربي، الرسمي وغير الرسمي، التعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة؟

أولا: إن من المهم إدراك أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري، حتى مراجعة الستينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالي في هذه السياسة. ما تشهده السياسة الخارجية التركية هو إعادة توجيه(***re-adjustment***) ، وليس تحولاً مفصليا.

فتركيا لن تقطع علاقاتها بالدولة العبرية، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. فالمزيد من التحولات في السياسة الخارجية التركية سيأتي استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغوط الرأي العام التركي. ولكن تركيا، إلى جانب ذلك، ستعمل جاهدة من أجل تأكيد دورها الإقليمي، وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية. فالحالة التركية الجديدة هي إعادة تموضع جزئية، ولكنها بارزة وهامة بلاشك، إن أخذنا في الاعتبار التقاليد التي أرساها النظام الجمهوري للعلاقات الخارجية طوال معظم القرن العشرين. ما ينبغي على الجانب العربي هو التعامل مع تركيا على هذا الأساس، محاولاً رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية، بدلا من رؤية هذه العلاقات باعتبارها عائقا أمام تقدم العلاقات العربية التركية[36].

ثانيا: إن المخاوف التي أثارتها السياسة الخارجية التركية النشطة مؤخرا في بعض الدوائر القومية العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها .فسياسة حكومة العدالة والتنمية ليس لديها مشروعا للسيطرة، و ليست لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية. فما تطمح إليه هذه السياسة هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية وتوفير بدائل لسياسة التوجه غربا السابقة، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية.

ثالثا: يجب رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة باعتبارها فرصة تاريخية، لا خطرا داهمان وذلك لتعظيم المنافع العربية من هذه السياسة. فالتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري لا بد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي، كما لا بد من استكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني. وعليه كلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي أصبحت تركيا دولة وشعبا أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلبا عليها.

رابعا: إن على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية. فالانفتاح التركي الواسع النطاق على الدول العربية، من الخليج إلى شمال أفريقيا، يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة محاور.فالمنهج الأمثل، هو تخلص العرب من سياسة المحاور والتعامل مع دول الجوار والحلفاء والأصدقاء بسياسة عربية موحدة.

خامسا: ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا، وفي أوساط نخبتها الحاكمة، لا تقل خوفا من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية؛ وتخشى هذه الأوساط إحياء عربيا وإسلاميا شاملا في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتقويض الميراث الجمهوري.

لاحتواء هذه المخاوف على العرب الرسميين وغير الرسميين الانفتاح على كافة الاتجاهات السياسية في تركيا، وألا أن لا يقتصروا في علاقاتهم التركية مع مسؤولي حزب العدالة والتنمية وأنصاره .

الهوامش:

(1) حسن بكر أحمد، "**العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**"، دورية **دراسات استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، العدد 41 ، 2000، ص 29.

(*) الدكتور إبراهيم البيومي غانم أستاذ العلوم السياسية وخبير الشؤون التركية.

(2) برنامج ما وراء الخبر، **أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا**، قناة الجزيرة، (2009/02/04).

(3) علي جلال معوض، "**الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ص 106.

(4) علي جلال معوض، مرجع سابق.

(5) برنامج ما وراء الخبر، مرجع سابق.

(6) بشير نافع ، **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-

(7) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 107.

(8) علي جلال معوض، "**قراءة في فكر داود أوغلو**"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام، القاهرة ، العدد178 (جانفي 2010).

(9) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، "**سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان**"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد43(جانفي 2009)، ص ص150- 151.

(10) محمد نور الدين، "**75 عاما على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوروبة**"، مجلة **شؤون الأوسط**،

(11) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 152.

(12) لمزيد من التفاصيل أنظر : عمار جفال، " **التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز**"، **دورية دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 106، 2005.

(13) مصطفى اللباد، **الدور الإقليمي التركي: الملامح والأسباب** (2009/12/01):

http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=2029

(14) نفس المرجع.

(15) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 154.

(16) بولنت أراس، **السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية**:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-

(17) نفس المرجع.

(18) نفس المرجع:

(19) نفس المرجع.

(20) بشير نافع، مرجع سابق.

(21) نفس المرجع.

(22) بولنت أراس، مرجع سابق.

(23) بشير نافع، مرجع سابق.

(24) خالد ارشيد مرشود، **أحداث غزة وإعادة تشكيل الواقع الإقليمي**:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCDF76EE-33A1-4A6A-8C9D-

(25) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 157 -158.

(26) نفس المرجع، ص ص 162- 163.

(27) نفس المرجع.

(28) نفس المرجع، ص 164.

(29) نفس المرجع ، ص ص 165 - 168.

(30) حسن بكر أحمد، مرجع سابق، ص 45.

(31) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب مرجع سابق، ص ص 165 - 168.

(32) مصطفى اللباد، مرجع سابق.

(33) نفس المرجع.

(34) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب مرجع سابق، ص ص 169-170.

(35) بشير نافع، مرجع سابق.

(36) نفس المرجع.